A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/43/514
10 August 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الثالثة والاربعون
البند ٨٦ (ب) من جدول الاعمال المؤقت*

المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث : البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية

تقديم المساعدة الى موزامبيق

تقرير الأمين العام

١ - طلبت الجمعية العامة بقرارها ١٩٧/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ الى الأمين العام أن يواصل جهوده لتعبئة المساعدة المالية والتقنية والمادية اللازمة لموزامبيق وأن يحيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما ، في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٨ ، بالوضع الراهن للبرنامج الخاص لتقديم المساعدة الاقتصادية الى موزامبيق وأن يعد ، على أساس المشاورات مع حكومة موزامبيق ، تقريرا عن تطور الحالة الاقتصادية وتنفيذ البرنامج الخاص بتقديم المساعدة الاقتصادية لذلك البلد في موعد يتيح للجمعية العامة النظر في هذه المسألة في دورتها الثالثة والاربعين .

٢ - أجرى الأمين العام مشاورات مع حكومة موزامبيق بشأن تنفيذ القرار ١٩٧/٤١ . وأشارت الحكومة الى أنها في حين أنها تسعى الى المحافظة على برامجها الانمائية العادية ، فإن قدرا كبيرا من طاقتها ومواردها قد استنفد في تنفيذ برنامجها المتعلق بحالات الطوارئ والانعاش (١٩٨٧ - ١٩٩٠) ، الذي يجمع بين الاغاثة القصيرة الأجل في حالات الطوارئ وأنشطة الانعاش والتنمية ، بدعم من المجتمع الدولي .

---

* A/43/150 .

٣ - ونظرا الى أن تقريرا شاملا أعدته حكومة موزامبيق مؤخرا بالتعاون مع الأمم المتحدة ، لمؤتمر مانحين عقد في نيسان/ابريل ١٩٨٨ بمابوتو ، قد شمل كلا من الاحتياجات المتعلقة بحالات الطوارئ والانعاش ، قررت الحكومة أنه ليس هناك حاجة لقيام الأمين العام باعداد تقرير كامل الى الجمعية العامة عن تقديم المساعدة الى موزامبيق ، حتى يتم الشروع في برنامجها الخاص بحالات الطوارئ والانعاش وتمويله بشكل كامل .

٤ - وفي غضون ذلك ، يقدم الأمين العام الى الجمعية العامة التقرير المؤقت المرفق عن تقديم المساعدة الى موزامبيق الذي أعده المنسق المقيم للأمم المتحدة في مابوتو بالتشاور مع حكومة موزامبيق .

مرفق

تقرير مؤقت عن تقديم المساعدة الى موزامبيق

أولا - لمحة عامة

١ - ما فتئت الاحوال الاجتماعية والاقتصادية في موزامبيق تتدهور منذ مطلع الثمانينات ، ولاسيما منذ عام ١٩٨٣ ، عندما بدأ البلد يتعرض للتخريب والارهاب وتعطيل كبير في حياته الاجتماعية نتيجة أعمال زعزعة الاستقرار المدعومة من الخارج . وقد أحدث التأثير الذي كان لهذه الاحوال على اقتصاد البلد ، الى جانب أحوال الطقس غير المواتية في عدد من المناطق ، انخفاضا في الانتاج الزراعي تجاوزت نسبته ٥٠ في المائة بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٦ .

٢ - وفي مطلع عام ١٩٨٧ ، واجهت موزامبيق حالة طارئة ذات أبعاد هائلة . وعلى اثر تقديم طلب عاجل من رئيس جمهورية موزامبيق ، وجه الامين العام بتاريخ ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٧ نداء حث فيه المجتمع الدولي على تقديم الاغاثة الفورية للاشخاص المشردين والمتضررين . واستجاب المانحون بسخاء ، فتبرعوا بـ ٠٠٠ ٦٢٤ طن من الحبوب فضلا عن مواد غير غذائية قيمتها ١٣٦,٢ مليون دولار . وقامت الحكومة بانشاء اللجنة التنفيذية الوطنية لحالات الطوارئ بوصفها وحدة التنسيق الوحيدة لادارة أنشطة الطوارئ بدعم من الامم المتحدة والمجتمع الدولي .

٣ - وما زال الصراع الداخلي مستمرا دون هوادة . وقد تأثر نتيجة لذلك اكثر من ٢,٢ مليون موزامبيقي من جراء حالات نقص شديد في الاغذية وأدى ذلك الى تشريد ١,١ مليون آخرين من منازلهم .

٤ - وبالرغم من تلك العوائق ، قررت الحكومة كذلك عام ١٩٨٧ ، الشروع في برنامج للطوارئ والانعاش مدته ثلاث سنوات بدعم من المجتمع الدولي (انظر ايضا الفقرات ١٩ - ٢٢) . وفي هذا الصدد ، يقوم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظومة الامم المتحدة بتقديم دعم كبير في إطار عملية للتعديل الهيكلي . ومنذ وضع البرنامج موضع التنفيذ ، حدث تغيير ايجابي في الاقتصاد . ويقدر أن الناتج المحلي الاجمالي ارتفع بنسبة قدرها ٤ في المائة عام ١٩٨٧ وأن الانتاج الريفي والصناعي قد نما بنسبة قدرها ١٠ في المائة .

٥ - ونظرا للظروف الخاصة السائدة في البلد ، ترى الحكومة أن الاستجابة المناسبة لحالة الطوارئ في موزامبيق تتطلب الجمع بين الاغاثة الطارئة والانعاش والمساعدة الانمائية .

٦ - وفي نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، عقد المؤتمر المعني بتقديم المساعدة الى موزامبيق في حالات الطوارئ في مابوتو تحت رعاية الامم المتحدة وحضرته وفود من ٣٧ بلدا وكثير من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية . وقد جمع المؤتمر مبلغ ٢٧٠ مليون دولار تقريبا مقابل رقم مستهدف قدره ٣٣٠ مليون دولار . وجريا على ما سبق في الماضي ، فقد وجه معظم هذه التبرعات نحو المعونة الغذائية والاحتياجات السوقية .

٧ - ويأمل الامين العام أن يستمر المجتمع الدولي في تقديم مساعدته الى موزامبيق بحيث يمكن تلبية جميع الاحتياجات ذات الاولوية التي حددتها الحكومة تلبية كافية .

ثانيا - اقتصاد موزامبيق

٨ - تعرض اقتصاد موزامبيق الى تدهور حاد منذ مطلع الثمانينات ، تجلى في حدوث انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي (بالقيمة الحقيقية) نسبته ١٠,٦ في المائة سنويا في الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٨٦ . وهذا يقابل انخفاضا في نصيب الفرد من الدخل بنسبة قدرها ١٢,٨ في المائة سنويا . وهكذا ، يقدر أن نصيب الفرد من الدخل قد انخفض الى أقل من النصف أثناء الثمانينات حتى عام ١٩٨٦ ، ورافق انخفاضه تدهور الاحوال المعيشية لمعظم السكان (يقدر أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي هو مائة دولار تقريبا عام ١٩٨٧) . وانخفض استهلاك القطاع الخاص ، بالقيمة الحقيقة ، بنسبة قدرها ١٤ في المائة بين عام ١٩٨١ وعام ١٩٨٦ ، وانخفض استهلاك القطاع العام بنسبة قدرها ٢٤ في المائة . ولم يبلغ الاستثمار الاجمالي عام ١٩٨٥ سوى ٥٠ في المائة من مستوى عام ١٩٨١ . وتعتبر حالات الاختلال المالي هائلة . وأدى عجز ميزان المدفوعات وزيادة المديونية الخارجية الى تلاشي الاحتياطيات الدولية للبلد وتركه معتمدا بصورة كاملة على اعادة جدولة الديون والتمويل الخارجي ، نظرا لقدرته المحدودة على التصدير .

٩ - ويعزى التدهور السريع في أحوال البلد الاجتماعية والاقتصادية جزئيا الى المشاكل الهيكلية الموروثة من فترة الاستعمار . فلا يزال يغلب على الاقتصاد نمط يسود فيه قطاع ريفي كبير يعتمد على الكفاف . (ويقدر أن استهلاك القطاع الخاص يبلغ ٤٠ في

المائة فقط من الناتج المحلي الاجمالي ؛ وتمتع الزراعة ٨٠ في المائة من السكان الناشطين اقتصاديا) . ولا يزال القطاع الصناعي مرتبطا ارتباطا ضعيفا بالانشطة الريفية ويعتمد بصورة حصرية تقريبا على المدخلات المستوردة .

١٠ - ويعتمد الاقتصاد عموما - الى حد كبير - على واردات المواد الاولية والمعدات ، فضلا عن كثير من البضائع الاستهلاكية الاساسية وتصدير الخدمات (النقل مع البلدان المتاخمة والمبالغ المحولة من عمال المناجم العاملين في جنوب افريقيا) .

١١ - ولاتزال نسبة الالمام بالقراءة والكتابة ٢٠ في المائة فقط (كانت ٧ في المائة عام ١٩٧٥) وأدت المغادرة المفاجئة لحوالي ٩٠ من السكان البرتغاليين عند الاستقلال الى حدوث ثغرة كبيرة - على المستويين المتوسط والعالي - في ادارة كل من القطاعين العام والخاص .

١٢ - ومنذ عام ١٩٨٣ ، اصبحت الحالة أكثر خطورة أيضا بسبب عوامل خارجية مثل احوال الطقس غير المواتية في بعض المناطق وأعمال زعزعة الاستقرار المدعومة من الخارج والتي أسفرت في الواقع عن ايجاد ظروف حرب دائمة في أجزاء كبيرة من البلد ترتبت عليها عواقب اجتماعية واقتصادية هائلة . وانخفض الانتاج الزراعي بنسبة قدرها ٥٠ في المائة بين عام ١٩٨١ وعام ١٩٨٦ ؛ وانخفضت الصادرات بنسبة قدرها ٣٠ في المائة في الفترة نفسها . وانخفض النقل بنسبة قدرها ٤٣ في المائة في الفترة بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٦ . وارتفعت البطالة الحضرية (٢٠ في المائة عام ١٩٨٨) الى حد كبير نتيجة الاضطراب الاقتصادي واستمرار تدفق النازحين . وهناك حاليا اكثر ٣,٢ مليون موزامبيقي متاثرين بحالات النقص الحادة في الاغذية والمواد الاخرى الضرورية للبقاء ، وهناك ١,١ مليون آخرون شردوا من منازلهم .

ثالثا - نشوء حالة الطوارئ : التطورات الاخيرة

١٣ - أدى تزامن وقوع مجموعة من الكوارث الطبيعية إلى تعقيد حالة الطوارئ خلال الاشهر القليلة الماضية . فلقد فاضت ثلاثة أنهر هي نهر ليمبوبو (في مقاطعة غازا) ، ونهر بونفوي - بوزي (في مقاطعة سوفالا) ، ونهر زامبيزي (في مقاطعتي سوفالا وزامبيزيا) ، والحقت اضرارا بالمزيد من الافراد وشردتهم وتركتهم بلا مأوى وضرب المنخفض الاستوائي "فلاو" منطقتي كويلماني برياح شديدة وأمطار غزيرة ، مما أسفر عن

بعض الاضرار . وادت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة إلى تقليل الآثار السلبية الناجمة عن تلك النكبات إلى أدنى حد ممكن .

١٤ - وينبئ تأخر سقوط الأمطار أو هطولها بقدر غير كاف في أماكن كثيرة من البلاد بأن المحاصيل ستكون أقل من المعتاد . ولم يتحدد بعد الخطر الذي يشكله الإبتلاء الذي حدث مؤخرا بآفات مثل (الجنادب ، والبق الدقيقي) ، على أن البق الدقيقي قد يحدث أثرا ضارا طويل الأمد على المنيهوت ويقوض الأمن الغذائي الأسري في بعض المقاطعات .

١٥ - واستمر العنف والتهديد باستعمال العنف في تعويق جهود الإغاثة التي تبذلها الحكومة والمانحون (ولا سيما المنظمات غير الحكومية) في مناطق كثيرة . ولقد أسفر انعدام الأمن والافتقار إلى وسائل تنظيم القوافل العسكرية عن تعويق توزيع الإغاثة من عواصم المقاطعات إلى المناطق المحيطة بها .

١٦ - وفي الأشهر الماضية استعادت قوات الحكومة منطقة ميلانغي وعدة مواقع في مقاطعة زامبيزيا فضلا عن عدة مناطق واقعة شمالي تيتي . وتجري حكومات المقاطعات تقييمات خاصة بها بشأن المناطق المحررة حديثا من قُطّاع الطرق فيما يتعلق باحتياجات السكان المتضررين المشردين (الذين لم يحدد عددهم حتى الآن) . وينتظر عودة أعداد غفيرة من الموزامبيقيين من ملاوي إلى المناطق المحررة حديثا ، وهذا موقف من شأنه أن يزيد نقص الأغذية الكبير في البلاد .

رابعا - التدابير المتخذة

١٧ - تبدو استجابة الحكومة واضحة في قرارات المؤتمر الرابع لحزب فرليمو (١٩٨٣) ، وبرنامج الطوارئ وإعادة التأهيل للفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٠ ، ومبادرات الطوارئ التي تعمل اللجنة الوطنية التنفيذية للطوارئ على تنفيذها . ويجري الاستعداد حاليا لعقد المؤتمر الخامس لحزب فرليمو .

١٨ - وحاول المؤتمر الرابع لحزب فرليمو المساعدة في إصلاح الحالة بتصحيح بعض السياسات الاقتصادية التي نفذت في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات وأسفرت عن نتائج سلبية . لقد كانت تلك السياسات تميل إلى التأكيد على القطاع الحكومي والتصنيع ، ولكنها شوهت التنظيم الاقتصادي من خلال عدم المرونة في تحديد الأسعار ، وتقويم أسعار الصرف بأعلى من حقيقتها ، وعدم إيلاء اهتمام يذكر للصناعات الصغيرة

والزراعة ، وعدم تدعيم منظمي المشاريع في القطاع الخاص . وقد وفرت المبادئ التوجيهية الجديدة للسياسة العامة التي وضعها المؤتمر الرابع حوافز جديدة للانتاج والتصدير مثل تقليل العجز في الميزانية العامة ، وتدعيم مُلّاك المزارع الصغيرة ، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في تطوير الاقتصاد الوطني ، والتركيز على صناعات السلع الاستهلاكية الاساسية .

١٩ - وتُعزى زيادة تطوير السياسات الجديدة إلى برنامج الطوارئ وإعادة التاهيل الذي بدأته الحكومة للفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٠ بدعم من المجتمع الدولي .

٢٠ - ومنذ إدخال هذا البرنامج ، يبدو أن الاداء الاقتصادي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ يشير إلى انقلاب في الاتجاه السلبي الذي لوحظ في السنوات السابقة : و يقدّر أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد ارتفع بنسبة ٤ في المائة في عام ١٩٨٧ ، ونما الانتاج الريفي والانتاج الصناعي المسوّق بنسبة ١٠ في المائة ، كما نما استهلاك القطاع الخاص بنسبة ٦,٤ في المائة . بيد أن تلك النتائج الإيجابية قد تحققت على حساب زيادة العجز التجاري ، وزيادة الضغوط التضخمية وتدهور أوضاع السكان الحضريين (الذين يعانون من تخفيض المرتبات الحقيقية) . وما تزال معظم المشاريع الصناعية تعمل بطاقة إنتاجية منخفضة جدا (من ٣٠ إلى ٤٠ في المائة) ، ويعزى تركُّز السكان في المراكز الحضرية إلى استمرار حالة عدم الإحساس بالامان .

٢١ - وحتى إذا تحققت أهداف البرنامج ، لن يصل دخل الفرد في عام ١٩٩٠ إلّا إلى مستواه الذي بلغه في عام ١٩٨٦ (بالقيمة الحقيقية) . وسيظل البلد بحاجة إلى دعم كبير من مصادر ثنائية ومتعددة الاطراف ، مما يمثل شروطا ضرورية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والنمو على الاجل الطويل . وثمة حاجة إلى التعاون التقني والمعونة الرأسمالية على حد سواء كما أن الحاجة ماسة إلى التنسيق .

٢٢ - ونظرا لحالة عدم الاستقرار المزمنة المنتشرة في البلاد بأسرها التي تمارسها قوى خارجية ، وضخامة عدد السكان المشردين والتغيير الدائم الذي تتعرض له المناطق بسبب الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان ، تدرك الحكومة أن الاستجابة الصحيحة لحالة الطوارئ في موزامبيق تتطلب تكاتف جهود الإغاثة في حالات الطوارئ ، وجهود الانعاش وجهود التنمية .

٣٣ - ويؤكد النداء الذي أصدرته الحكومة بالتعاون مع الامم المتحدة في آذار/مارس ١٩٨٨ والخاص بالفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ على الرابطة بين عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ وبين المساعدة للإنعاش من أجل تشجيع الاكتفاء الذاتي وتقليص الاعتماد على المساعدة الخارجية في أسرع وقت ممكن . وتتضح هذه الاستراتيجية من المحاولات الرامية إلى تطوير الانتاج المحلي والنداء الواقعي المتواضع نسبيا من أجل الحصول على المعونة الغذائية . وقد عمد كل مشروع من مشاريع الحكومة ، من المراكز الصحية ومرافق التخزين إلى شبكات المياه ومشاريع الري الصغيرة ، إلى الجمع بين عدة أهداف تتمثل في الإغاثة من حالة الطوارئ الراهنة وتقويم الانتكاسات التي سببتها حرب زعزعة الاستقرار التي طال أمدها وإرساء أسس التنمية في المستقبل .

٣٤ - وعُقد المؤتمر المعني بتقديم المساعدة إلى موزامبيق في حالات الطوارئ في مابوتو ، في يومي ٢٦ و ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٨٨ . وكان هذا المؤتمر حدثا ناجحا نجاحا كبيرا . وتحدث في المؤتمر ٥٠ مندوبا من ٣٧ دولة ، ومنظمتين إقليميتين ، و ١٠ هيئات تابعة للامم المتحدة ، و ٤١ منظمة غير حكومية . وغطت كلمات المندوبين الجوانب التالية :

(أ) التضامن مع موزامبيق في مواجهة حالة الطوارئ والإدانة الشديدة لانشطة زعزعة الاستقرار التي تدعم من الخارج ؛

(ب) الإشادة بالنداء الواقعي الذي أطلقته الحكومة للفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ والقرار الذي اتخذ بشأن الجمع بين الإغاثة والانعاش ؛

(ج) تقدير الدور الحاسم الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية ؛

(د) تفهُّم ضرورة المرونة في توزيع التبرعات ؛

(هـ) إدراك الحاجة الماسة لكفالة حماية المعدات والمواد المتبرع بها .

٣٥ - وفيما يتعلق بالتبرعات ، حقق المؤتمر نجاحا ملحوظا . وتم الإعلان مبدئيا عن تبرعات تقدر بزهاء ٢٧٠ مليون دولار ، تجاه هدف عام ١٩٨٨ البالغ ٣٣٠ مليون دولار . وكما حدث في عام ١٩٨٧ ، وُجِّه الجزء الاكبر من التبرعات نحو المعونة الغذائية والمتطلبات السوقية .

٢٦ - وحتى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، بلغت التبرعات المعلنة للمعونة الغذائية ، المسجلة بالأطنان المترية ما يلي :

	الاحتياجات (١ أيار/مايو ١٩٨٨-٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٨٩)	التبرعات المعلنة السنة ١٩٨٨-١٩٨٩	الاحتياجات غير الملباة
حبوب غذائية	٧١٠ ٠٠٠	٥٠١ ١٥٨	٢٠٨ ٨٤٢
أغذية غير الحبوب	٢٠٤ ٠٠٠	٥٨ ٥٢٨	١٤٥ ٤٧٢
المجموع	٩١٤ ٠٠٠	٥٥٩ ٦٨٦	٣٥٤ ٣١٤

بلغت التبرعات المعلنة المُرحَّلة من سنة ١٩٨٧ - ١٩٨٨ ، ١٠٥ ٤٧٧ طنا ، منها ١٠٣ ٥٧٧ طنا من الحبوب الغذائية و ١ ٩٠٠ طن من الأغذية غير الحبوب .

٢٧ - وتجري الحكومة حاليا مفاوضات بشأن التخصيص القطاعي للتبرعات المعلنة . وتشير التحليلات المبدئية إلى أن التبرعات المعلنة تغطي المعونة الغذائية والسوقيات ، ومياه الشرب ، وقطاعات الإغاثة والبقاء ، بصورة مرضية ، في حين أن التمويل غير كاف للزراعة ، والصحة ، والتعليم ، أما فيما يتعلق بعمليات الإغاثة ، فلم تلب الاحتياجات في عدة قطاعات غير غذائية إلى حد كبير حتى الآن (وبصورة أساسية الزراعة ، والسوقيات ، والصحة ، والتعليم) في حين بلغت التبرعات المعلنة لـ "مجالات أخرى ذات صلة" أو التي لم تخصص بعد ١٣٢ مليون دولار . وما زالت أموال صندوق المنظمات غير الحكومية الذي أعلنت له بالفعل تبرعات مقدارها ٣١ مليون دولار ، غير مخصصة حتى الآن وهو بحاجة إلى المزيد من المشاركة لاستخدامه .

- - - - -